تطبيق مقاربة التنمية التشاركية: مدخل في الديمقراطية الرقمية

Application of participatory development-approach: preface in E-DEMOCRACY

رضوان مجادي
طالب دكتوراه (إشراف الدكتور سعيدي الشيخ)
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة
aekmedjadi66@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/01/21 تاريخ القبول: 2020/05/17 تاريخ النشر : 2020/09/02

ملخص:

نسعى من خلال ورقتنا البحثية إلى الدنو من مقاربة التنمية التشاركية ومجالات تشغيلها وتطبيقها في ظل الديمقراطية الرقمية، لاسيما البحث عن مدى تكريس مناخ تساهمي وتمكين الفواعل المجتمعية والاقتصادية من المشاركة في الحياة التنموية داخل فضاء عمومي رقمي. وتعالج الورقة مجموع الإمكانيات التي تتيحها الديمقراطية الرقمية ومحاولاتها في دمج النمط التشاركي في مجال الإدارة والتنمية، كما نطرح جملة من الآليات والديناميكيات التي تساعد على تعميق الثقافة الرقمية والتنمية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الرقمية، التنمية التشاركية؛ المشاركة؛ المواطنين؛ الحكومة.

Abstract:

The preferred development approaches in the field of technology and digital science, is the E-democracy paradigm, which the building of its intellectual logic of E-government, in which based on the climate of contributory within the E-Public space. In addition, the offered by e-democracy so attempt to integrate the citizen or society in order to achieve the participatory approach, particularly; when development planning is based on technological mechanisms to promote approach in sphere of public policy making, which depends on digital communication and dialogue channels, in the field of E-culture while should be strength it.

Keywords: e-democracy; participatory development; participation; citizens; government.

مقدمة:

تهتدي المجتمعات المعاصرة إلى الاعتماد على تدفقات العولمة بشكل رهيب، واستغلالها كأسلوب رقمي جديد يساعد على ضمان أكبر قدر من استخدام الوسائل والأدوات التكنولوجية المختلفة، وهو ما صاحب التطورات الحاصلة مع مفهوم الديمقراطية وتحولاتها الفكرية من النمط التقليدي إلى الصورة الرقمية، حيث تقتضي فلسفة التنمية الجديدة إلى تكييف معطيات تجسيدها وفقا لآليات تكنولوجية أملتها مضامين الديمقراطية الرقمية، وهو ما يتجسد من خلال استراتيجيات فعالة تؤمن بجدارة الفضاء الرقمي أو الإلكتروني، تهدف إلى تقليص الفجوة، ومساعدة المواطنين على التفاعل عبر قنوات حوار إلكتروني، وتشارك مباشر مع السياسيين والإداريين في السلطة والإدارة العمومية، إضافة إلى تعزيز ما يعرف بالمشاركة الإلكترونية في رسم توجهات ومسارات المشاريع والبرامج، بالشكل الذي يكفل ترقية آلية الديمقراطية الرقمية في تفعيل التنمية التشاركية.

تنطلق هذه الدراسة البحثية من إشكالية رئيسية، تركز على دراسة موضوع التنمية التشاركية؛ نصيبها في مقاربة الديمقراطية الرقمية كسبيل لتطوير آليات المشاركة الشعبية والتشاركية في فضاء رقمي، من خلال البحث عن الآليات الكفيلة بتطبيقها وتفعيل الإدماج والإشراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دعما لفكرة التسيير الجماعي الرقمي والإلكتروني للشؤون العامة والمشاريع التنموية. إذن، فما هي الثوابت التي تنطلق منها الديمقراطية الرقمية، ومجالات استخدامها لتفعيل آليات التنمية التشاركية؟

تكمن أهمية الموضوع في أن الديمقراطية الرقمية تعتبر من إفرازات العولمة، وأضحت ضرورة وحتمية مؤكدة في الحياة العامة، وبموجبها استنارت الممارسات والعمليات الإدارية والتنموية بفضل استخدامات وسائل الاتصال والتكنولوجيات المتعددة، بما يسمح من تحقيق الوصلة الاجتماعية والسياسية، لا سيما فيما يخص استثمارها في مجال التنمية من خلال تفعيل آليات التشاركية عبر وسائط وقنوات إلكترونية.

يبقى الهدف من هذا الطرح هو محاولة تقديم رؤية معرفية ونظرية عن الديمقراطية الرقمية في أدبيات الدراسة ودورها في تفعيل الآليات التشاركية التي تقوم على إشراك المواطن والمجتمع في تفعيل التنمية وفق قواعد استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع

ضمان أدنى حد من الأمن الإلكتروني (السيبيراني) لحماية المنظومة وقواعد البيانات الرقمية لأجندة الحكومات من جهة، وإيضاح أهم المقومات الواجب توافرها في استخدامات الديمقراطية الرقمية وإلحاقها بعملية إدماج وتفعيل الآليات التشاركية.

من خلال ما سبق سنعرج على أهم محطات الدراسة التي ستحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ماذا نقصد بالديمقراطية الرقمية ومقاربة التنمية التشاركية؟
2- ما هي معالم الربط بين الديمقراطية الرقمية والمقاربة التشاركية؟
3- فيم تكمن أهم المقومات والآليات في تطبيق مقاربة التنمية التشاركية الرقمية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، وانطلاقا من معالجة جوانب إشكالية الدراسة سنركز بالأساس على التحليل الوصفي للمقاربة محل البحث، من خلال الكشف عن مَواطن تطبيقها حتى يتشكل فضاء رقميا يثير النقاش العمومي في القضايا العامة، إذ تتوزع هيكلة البحث في هذا المقام على المحاور الآتية بالترتيب.

المحور الأول: إيتيمولوجية التنمية التشاركية والديمقراطية الرقمية

تعتبر مقاربة الديمقراطية الرقمية معطى حيويا وعنصرا أساسيا في ترسيخ معالم التنمية التشاركية، إذ أنها تلعب دورا مهما في إحداث التوازنات السياسية الاجتماعية والاقتصادية في دول العالم، وبالتالي فإن إدماجها يحدث التغيير في عملية البناء التنموي التشاركي. من الناحية العملية يمثل هذا التوجه العالمي الجديد عاملا إيجابيا في تحديد الخارطة الديمقراطية والسياسية، وتفعيل مشروع بناء الحكومة والإدارة بالمفهوم المعاصر (الحكومة الإلكترونية)، حيث أنه ومنذ مطلع القرن العشرين 20؛ كانت الحكومة الإلكترونية واحدة من تفضيل التقييمات المقارنة في السياسات والأعمال الحكومية، ومدى ترقيتها لعنصري التمكين والتوفير الرقمي في المشاركة الواسعة للشركاء الاجتماعين والاقتصاديين.

1- مدلول التنمية التشاركية

المقاربة التشاركية في مفهومها العام: "أنها تشتمل على المناهج التي تحرر الجماعات مثيرة بذلك مكتسبات التصور والفهم والإحساس لحيازة المشاريع التنموية المؤدية إلى التغيرات

الدائمة وأن هذه المناهج متوجهة نحو الأشخاص لتحقيق المزيد من احترام الكرامة الإنسانية وتحسين شروط الحياة اللائقة بحيث أن تطبيقها العقلاني سيؤدي إلى التكليف وقبول المسؤولية والإصلاحات المقترحة".[1] حيث تشكل المقاربة التشاركية مفهوما جديدا لتخطيط التنمية واستدامة المشاريع والبرامج التنموية.

كما يركز تعريف التقرير الذي قدمه أصحاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المغربية على مؤشرات الحوكمة والرشادة في الحكم والتسيير، والتشاركية بمفهوم هذا التقرير تقوم على أن كل تنمية تتوجه مباشرة للمواطن لتحقيق شروط حياة مفعمة بالكرامة والاحترام؛ من جهته يعرف التقرير الوطني للتنمية البشرية للملكة المغربية المقاربة التشاركية بمفهومها العام على أنها تحدد منهجية التنمية في مسار يكون فيها المواطنون هم المستفيدون من التنمية؛ لهم دور محدد في عمليات التصور والتنفيذ لبرامج التنمية[2]، ويعد هذا التقرير واحد من النشاطات لبرنامج التنمية البشرية المستدامة والمنفذ من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط المغربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يذهب التقرير في تقديم شروح إضافية عمن يقصد بلفظة المشاركة فيشير إلى 3 حالات هي:

- المشاركة تكون من طرف المواطنين على شكل أدوات ومساهمات مالية؛
- المشاركة تكون في أنشطة تنموية مختارة من طرف المواطنين؛
- المشاركة تكون على شكل تقديم أفكار وتصورات تنموية مع تنفيذها.

أما التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1993 المنشور من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيشير إلى أن مصطلح المشاركة ليس بالمصطلح الجديد، فقد ظهر ضمن مصطلحات التنمية لسنوات الستينات من القرن الماضي، واستخدم فقط ليشير إلى دور المواطن في المشاريع الخاصة، أما جديد المصطلح الذي يقدم في هذا التقرير هو اعتبار المشاركة كاستراتيجية شاملة للتنمية تتمحور حول الدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه المواطنون في كل مناحي حياتهم[3]، حيث يتبين من خلال قراءة ما سبق، مدى الأهمية في إشراك جميع الفعاليات المحلية في مجال تدبير التنمية، بتعاون الجهود من خلال المقاربات التنموية الجماعية من عدة جوانب تمثل في مؤسسات حكومية رسمية والعنصر الأكبر والمعني في المقاربة ألا وهو المواطن.[4]

ويقصد بالتنمية التشاركية على أنها: "مساهمة أفراد الوحدة المجتمعية والسياسية على مختلف الأصعدة الفكرية والاقتصادية والمالية ...، بإرادتهم وفي حدود معتقداتهم وتوجهاتهم الدينية والثقافية، من اجل إنجاز وتحقيق مشاريع تنموية، تعود بالفائدة عليهم وعلى بيئتهم التي يعيشون فيها".[5] انطلاقا من هذا التعريف البسيط لا تنحصر التنمية في كونها عمليات أحادية المسار والمدار، أو هي جهود حكومية تضطلع بتقديم الخدمات لتلبية احتياجات المواطنين والأفراد، بقدر ما هي دائرة عمل وفعل تنموي تستند على قواعد التفاعلية والتبادل الاجتماعي والسياسي، يتقاسم من خلاله أطراف التنمية الأدوار والوظائف، لتصبح مشاركتهم في إدارة التنمية أمر تلقائي يفرض وجوده بالتعلم والطوعية.

إن الديمقراطية التشاركية والتنمية على علاقة من الترابط الوظيفي، إذ تعني: "مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية وتوسيع وتنظيم إطار مشاركتها في ظل ما يعرف بالحكومة المفتوحة Open government"، فالنشاط السياسي والاجتماعي والنفسي للمواطن من خلال تنمية مهاراته وقدراته في المشاركة ووضع القوانين ورسم السياسات.[6]

كما أن رسوخ ثقافة التشاركية في الأعمال التنموية هو محصلة جهود تفاعلية تقوم بين فواعل رئيسية رسمية وغير رسمية، حيث يتحدد ذلك من خلال ما يلي:[7]

- توزيع العمل التنموي على جميع الفواعل في التنمية؛
- تعدد فرص المشاركة في الأعمال التنموية المختلفة؛
- وجود رسالة محددة للمؤسسات والهياكل المساهمة في دعم المشروع التنموي؛
- ضرورة توفير آليات تشاركية في التنمية الشاملة والمستديمة.

2- مدلول الديمقراطية الرقمية

يمكن تعريف الديمقراطية الرقمية بأبسط المعاني على أنه: "العملية المنظمة والمخططة منهجيا في توظيف أدوات تكنولوجيا وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها"،[8] والديمقراطية الرقمية لا تتوقف جذورها عند ما هو سياسي أو اجتماعي واقتصادي وعقائدي وقيمي وحسب، بل هي

تتعدى ذلك إلى ما هو تكنولوجي، ومن ثم فظاهرة الديمقراطية الرقمية لم يصفها ويتعامل معها علماء السياسة والإدارة فقط، بل هي ظاهرة يشارك فيها علماء وباحثين في الميادين الرقمية والشبكات المعلوماتية ومجالات التكنولوجيا والاتصالات. لذلك تعتبر ضرورة عصرية ومتطورة تدعو إلى نشر الديمقراطية واعتماد آلياتها في شتى الميادين، وعلى رأسها المشاركة وحرية التعبير، وهي بؤرة التشارك الالكتروني بين الجمهور لتصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والخدمات، وكذلك المشاركة في صناعة القرار لجعل الإدارة الحكومية تسير وفق نمط تشاركي وتعاوني شامل من اجل تحقيق رضا المتعاملين وسعادة المجتمع.[9]

تتجلى ممارسات الديمقراطية الرقمية، خصوصا في البلدان المتطورة في أربعة أبعاد ومستويات، يمكن ذكرها على سبيل الإيجاز فيما يلي:[10]

1- **الاقتراع والاستفتاء الرقمي**: وهو مظهر نجده في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وتكون سهلة التطبيق والتوظيف من قبل المواطنين دون الحاجة لعناء التنقل إلى المؤسسات الحكومية؛

2- **التفاعل السياسي إلكترونيا**: حيث يشجع نشر أجندات العمل السياسي والجمعوي والاقتصادي للقوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة، حيث ينمى مضمون التجمع الشعبي الرقمي أو الإلكتروني وما يسفر عنه من نشاطات جماعية وتشاركية؛

3- **المشاركة الرقمية**: حيث يتم استطلاع رأي الشعب إلكترونيا حول المسائل المتعلقة بالشأن العام والمصلحة العمومية، سيما نشر الأعمال الحكومية قبل ترسيمها من اجل أخذ القرار التنموي الجماعي؛

تتجلى علاقة مقاربة التنمية التشاركية بالديمقراطية الرقمية في خلق قنوات ومواقع شبكية إلكترونية، يتفاعل على مستواها تحقيقا للتواصل والحوار والنقاش الرقمي مع المؤسسات الحكومية، في ظل الديمقراطية الرقمية سيشجع فواعل المجتمع على الانغماس في عالم الرقميات،[11] مع تجسيد الحكومة الإلكترونية والتوسع في تفعيل الأسس الديمقراطية في العلاقات بين الحكومة والمواطنين.[12]

يستلزم في المشاركة الرقمية لصنع القرار من خلال آليات تستمد وحيها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتحقيق الشراكة الرقمية بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

والقطاع الخاص،[13] ولهذا تطرح مقاربة الرقمنة كسبيل جديد لكسر حواجز المشاركة الشعبية والمساهمة كوحدة متضامنة في حل المشاكل المجتمعية والاقتصادية.[14]

إن الانترنيت أصبحت بمثابة حاضنة لكل التجارب التنموية، حيث أضحى المواطن عنصرا فاعلا في قلب التنمية التشاركية، فالمقاربات الديمقراطية الحديثة تركز عليه كونه المساهم بفاعلية في تأسيس الفعل الديمقراطي والتنموي، وتطوير الممارسة السياسية والاقتصادية، وفي ظل تعاظم مهام الوسائل التكنولوجية فهي تكرس دور المواطن في تمثلات العملية التنموية، وهو الطرح الذي يؤيده "أنتوني جيدنز"،[15] حيث يذهب إلى تأكيد محورية الدور الذي تلعبه تقنيات الاتصال في افتتاح الفرصة لتوسيع نطاق تداول المعلومات السياسية مما يعطيها أبعادا جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي، وبالتالي زيادة الدعم لعملية التنمية.

المحور الثاني: المجال الرقمي والتشاركية في التنمية

إن التحول التنموي والديمقراطي بكل معانيه الاجتماعية ومضامينه السياسية والاقتصادية يستوجب تبسيط الإجراءات الإدارية وحوكمة العلاقات التفاعلية ووجود الشفافية، الأمر الذي دفع إلى إيجاد صيغة جديدة وتبني استراتيجية العصرنة وتطوير الإدارة الحكومية للاستعانة بالديمقراطية الرقمية التي من شأنها ترقية المشاركة الفعالة من منطلق التخطيط والتسيير الرقمي، كما تحقق العديد من المزايا على مستوى علاقة الدولة بالمجتمع، بحيث تصب في ميزان المصلحة العامة.

1- ديناميكية الديمقراطية الرقمية في ترسيخ التنمية التشاركية

إن الرغبة والإرادة السياسية التي تصاحب هذا التوجه، تأتي جزئيا من الاعتقاد أن التكنولوجيا الحديثة تحول الشكل السلبي الغالب في الحكومة إلى الشكل النشط الإيجابي والتفاعلي مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتقريبهم من دوائر اتخاذ القرارات عن طريق قنوات وبوابات رقمية، وأن انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وتزايد استخداماتها ساهم في مساندة ترشيد الخدمات الحكومية.

انطلاقا من القناعة الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية والرقي الحضاري اللذين تتطلع إليهما الشعوب في العالم، وأن السبيل الأهم هو إقامة مجتمع المعرفة وتضافر جهود المؤسسات المجتمعية والاقتصادية حتى تبنى ثقافة متطورة قوامها الانفتاح والاستفادة من تكنولوجيا

العصر، والتحول إلى مجتمع برؤية جديدة يهدف إلى علاج مشكلاته وتعزيز المشاركة الإيجابية من جميع شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة والارتقاء نحو مجتمع رقمي يعي أساليب المشاركة الإلكترونية في دواليب التنمية.

المؤشرات الدالة على انتشار الديمقراطية الرقمية التشاركية يرتهن بمدى القبول الشعبي بجودة أداء الحكومة الإلكترونية بالنظر إلى ارتياحهم وكسبهم الثقة لتعميق التشاركية إلكترونيا وبروح الرقي والتحضر بعيدا عن الانغلاق الفكري لدى المواطنين والحكام، كما تتحكم شريحة كبيرة من الشعوب والمواطنين في التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، وهذه التقنيات لها خصائص مشتركة تسهل عملية الاتصال وتجعل المعلومات المفيدة والمهمة في مجال التنمية تنتشر بسرعة بفضل المزايا التي تقدمها الديمقراطية الرقمية، دون استدعاء جميع المشاركين والفواعل في مكان واحد، وهو ما يتطلب نوعا من مستوى التحكم العالي والتوظيف المناسب لهذه التقنيات واستغلالها لتغليب المشاركة الرقمية في تخطيط وصياغة الخطط التنموية.[16]

في سياق علاقة المواطن بالحكومة، لاسيما البحث في التنمية والديمقراطية الرقمية، قد أجريت العديد من الدراسات حول استخدام المواطنين للقنوات والفضاء الرقمي، وهي تشير كلها مجتمعة إلى تزايد شعبية التأثيرات الرقمية على حساب استخدام القنوات التقليدية (المكتوبة)،[17] وهو مؤشر يدل على دمقرطة ورقمنة وسائل إدارة التنمية، وترقية القيم التكنولوجية بما يضفي عليه الفعالية عن طريق وسائل الاتصال الرقمية المتعددة.[18]

هذا وتعمل الديمقراطية الرقمية على توفير قاعدة من الإمكانيات الضرورية التي تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص[19]، و يكمن هدفها في جذب واستقطاب مؤسسات القطاع الخاص من خلال توفير بوابات إلكترونية e-portal، تعمل على تعميق التبادل في البيانات والمعلومات، وخلق فضاء تشاوري وتشاركي يهدف إلى خلق سياسة تنموية جماعية[20]، وهي بذلك تهدف إلى إضفاء الطابع الاجتماعي للسياسات من خلال إعطاء دور جديد لمؤسسات المجتمع المدني في الرأي العام على مستوى الفضاء الرقمي في إطار تعزيز وتطوير نموذج السياسات العامة، وكذا المساهمة في إضفاء الشفافية والوضوح، وفتح طرق وقنوات جديدة للاتصال بين الإدارة وبين المواطنين وتحسين العلاقة بينهما،[21] ومن ثم توجه بنفس الإجراءات إلى بوابات المؤسسات الحكومية إلكترونيا، وتتمثل إحدى إيجابياتها في زيادة فرص الوصول إلى شرائح

المجتمع لفهم احتياجاتهم، وتحديد أولوياتهم من التنمية فيما يتعلق بالسياسات العامة والخدمات، ومن ثم العمل على إشراكهم لتقييم وتقويم الخدمات المقدمة لهم.

2- الديمقراطية الرقمية والتنمية التشاركية: بحث في السبل وآليات التفعيل

وفقا لمقاربة الديمقراطية الرقمية، فإنه وفي ظل انفتاح الدولة على المجتمع، بات من الضروري البحث عن أرضية جديدة تساير توسع وتدفق العولمة، تقوم على مبادئ وآليات عمل مشتركة ومتكاملة، عوض علاقات التوتر والتنافر، التي أثرت سلبا على مسيرة التنمية التقليدية، ويمكن تحديد هذه المبادئ والآليات من خلال إرساء ثقافة الشأن العام الرقمي على نطاق واسع من المجهود والتفاعل الإيجابي في مناقشة القضايا التنموية؛ تجسيد المكاشفة والمحاسبة والشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة التنمية الشاملة؛ تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والتشاور الرقمي حول المشاريع التنموية المشتركة للمواطنين.[22]

يتضح من خلال مبادئ وأسس الديمقراطية الرقمية أن أهميتها تكمن في محاولة الخروج برؤية استراتيجية واضحة المعالم من اجل الانطلاق بخطى ثابتة نحو تطوير نظم الحكم؛ أساليب التنمية والشؤون العامة، وإيجاد علاقة جديدة بين المواطنين والحكومة في إدارة شؤونها من خلال المكونات الثلاث الأساسية:[23]

- ✓ عملية جمع المعلومات كأساس لتطوير السياسات ونشرها بين المواطنين عن نتائج المشاورات في السياسات؛ وفيها تستخدم تقنيات العصر الحديثة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- ✓ استخدام نظم المعلومات الرقمية لتسهيل عملية المشاركة والتحاور لإعداد وتحديد الأولويات والتوجهات الاستراتيجية للدولة؛ هنا تتجاوز الحكومة مرحلة تزويد الجمهور بالمعلومات والتحول إلى مرحلة التشارك والتفاعل وطرح الاستشارات حول كيفية صنع وتطوير السياسات العامة والخدمات، ومن ثم العمل على صنع القرارات إلكترونيا باعتبارها أعلى مراحل النضج في الفضاء العمومي.

قد تؤدي هذه الأدوات والأساليب في مجملها إلى الاندماج في فضاء رقمي جديد يمارس فيه المواطن حريته للتعبير عن آرائه وتحديد خياراته التنموية، مما أحدث ثورة في مجال التنمية،

لأنها للمساهمات والأصوات الشعبية المتعددة بأن توجه مشاريعها بما تقتضيه الحاجة،[24] ويمكن أن نرسم أهم المبادئ التي وجب مراعاتها لإنجاح المشاركة فيما يلي:

أ- **على مستوى البيئة السياسية والقانونية:** قد تواجه تطبيقات الديمقراطية الرقمية والمعاملات التشاركية اصطداما مع المحددات السياسية والقانونية المختلفة، لذلك تستحدث القوانين والتشريعات الوطنية لإضافة الشرعية والقبول للوثائق والبيانات والمعلومات، مع ضرورة تأطير الديمقراطية التشاركية وربطها مع الحكومة الإلكترونية في شكل قوالب تشريعية.

ب- **على مستوى نظم المعلومات:** عمليات التحول والتطوير في النظم المعلوماتية هي أهم المراحل لتوفير نظام معلومات وبوابة إلكترونية-رقمية، تسمح للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص الولوج إليها والتحري للمعلومات من اجل اكتمال عنصري الشفافية والرقابة على الأعمال وبرامج التنمية، مع توفير وسائط إلكترونية تمكن من ملئ نماذج مقترحات وتوصيات تقدم كبدائل للحكومة في اتخاذ القرارات التنموية المناسبة، حيث يبقى التأسيس لبوابة إلكترونية للحكومة من بين الخطوات الهامة.[25]

ت- **على الموارد البشرية:** لما نتحدث عن دور المشاركة الرقمية أو الإلكترونية فلا يعني إغفال تنمية المورد البشري، وهذا باعتباره المتغير الرئيسي لإنجاح عملية التنمية على مستوى نظم المعلوماتية والاتصال، لذلك يبقى تدريب المواطنين وترقية قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإصلاح نظمهما الداخلية وفق متطلبات الديمقراطية الرقمية لهو من العوامل المتحكمة في تكريس النقاش العمومي والحوار الإلكتروني، حيث لن تعرف الإصلاحات السياسية والإدارية جدواها من التنمية، ما لم يؤخذ في الحسبان تنمية ثقافة المواطن ووعيه بأهمية المشاركة الرقمية كأداة جديدة في التغيير والتنمية الشاملة.

ومن بين آليات الديمقراطية الرقمية في تفعيل مظاهر المشاركة الإلكترونية في عمليات اتخاذ القرارات التنموية ما يلي:

- توسيع دائرة المشاركة من خلال استطلاع إلكتروني للرأي العام حول القضايا المطروحة واعتماد إجراءات الاستفتاءات الإلكترونية، مدونات ومنتديات النقاش العمومي؛

- اعتماد نظام المواقع والصفحات الإلكترونية عند كل مؤسسة عامة أو خاصة، حكومية أو غير حكومية حتى ينتقل الحس التشاركي إلى مجال واسع؛
- اعتماد نظام الإشعارات الإلكترونية المتعلقة بالإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية الجديدة مع ضمان وصول المعلومة إلى الطرف الآخر من اجل دفع الفواعل إلى التحرك والمشاركة في إبداء وطرح الاقتراحات والبدائل في سياق بلورة وصناعة السياسة العامة؛[26]
- ترقية الصحافة الرقمية وتطبيق برامج واستراتيجيات الحكومة في نشر الخبر والحدث والشأن العام رقميا، فنحن أمام قيم مجتمع الديمقراطية الرقمية؛
- تبني استراتيجية حسن الاستجابة للمطالب المجتمعية عن طريق خلق نظام ترتيب الأولويات الإلكتروني والرقمي؛
- اعتماد آلية المواطن للمشروع الرقمي والحكومة للمواطن من خلال تشجيع المبادرات الطوعية؛
- الاستثمار في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي كمطلب جديد يهدف إلى تنمية المجتمع وتوعيته حول القضايا السياسية والاقتصادية، وتشجيعه على الممارسة التقييمية للسياسات التي تهم مصلحته العامة، ويتعين على الحكومة أو إدارة التنمية وضع إجراءات رقابية وردعية من اجل حجب التصرفات الغير اللائقة في الحوار والنقاش العمومي.

بفضل الديمقراطية الرقمية اهتدت الإدارات العمومية والحكومات إلى تطبيق آليات إلكترونية والاستئناس بقنوات رقمية تمكن من تفعيل النقاش العمومي في صورة وحلة أكثر عصرنة، حيث يتم التغيير في أدوات ووسائل إدارة التنمية،[27] وتنمية الثقافة بما يضمن التطبيق السليم للديمقراطية الرقمية في جو يسوده التعاون والتشارك والمساهمة في النقاش الإلكتروني حول المسائل والشؤون العامة.

خاتمة:

أبرزت التجارب التنموية الفعاليات المتعددة لمقاربة التنمية التشاركية، التي تبدأ بالاستعداد الجماعي والتفاعل الإيجابي في تدبير الشؤون العمومية للدولة، عن طريق خلق آليات وأدوات تفعيل المشاركة والمساهمة البناءة للمواطن في تخطيط التنمية؛ تنفيذها وكذا متابعتها باعتماد المعلومات الكافية والشفافية المستنيرة للمبادرة باقتراحات المشاريع التنموية ومرافقتها بشكل متواتر ومستدام، وكثيرا ما تأثرت هذه المقاربة بتدفقات العولمة وما أفرزته التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وفي ظل تلاقي استخدامات المواطنين للفضاء الرقمي وامتداد الخطاب التنموي بضرورة تكريس الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية، فهناك مطلب علمي وعملي بأن يتضمن تفعيل التنمية التشاركية بالاستعانة باستخدامات قنوات إلكترونية في إطار الديمقراطية الرقمية، وما ينتجه التواصل السياسي الرقمي من ديناميكيات لتلعب دورا بارزا في تحديد توجهات التنمية الشاملة، وترتيب أولويات المشاريع والبرامج التنموية.

وعلى ضوء هذه الدراسة، فإن الدراسة تحمل حزمة من الآفاق في تفعيل آليات المقاربة التنمية التشاركية على ضوء تطبيق الديمقراطية الرقمية، بحيث يكون من الأولى استعراض مزاياها فيما يلي:

- ترقية التواصل الرقمي لتعميق الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
- استكمال الأطر التحتية والقانونية للديمقراطية الرقمية لتطبيق مقاربة التنمية التشاركية؛
- العمل على تأطير مساهمات وتفاعلات المواطنين وتنظيمها، مع الحرص على حوكمة فواعل التنمية من مجتمع مدني وقطاع خاص؛
- دعم حريات التجمع والتنظيم الرقمي، وثقافة ممارسة التشبيك الإلكتروني، من اجل إنشاء فضاء تنموي رقمي وتكثيف الاقتراحات عن طريق أداة عصرية ومتقدمة في مجال التكنولوجيا.

وفي إطار المزايا التي تقدمها الديمقراطية الرقمية في مجال التنمية، فإننا نفتح آفاقا دراسية وبحثية حول: كيف تستفيد الجماعات المحلية من مقاربة التنمية التشاركية الرقمية، وما هي الدعائم الأساسية لتحريك شركائها من مجتمع مدني وقطاع خاص لتطبيق ما يسمى بالحوكمة الإلكترونية في مجال التنمية المحلية؟

الهوامش:

[1]- جفري سعيد وآخرون، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، الدار البيضاء: طباعة أمة كراف، ط2، 2007، ص.ص 108-109.

[2] Rapport National sur le développement humain 1998-1999, Maroc, décembre 1999, P.02.

[3] Rapport mondial sur le développement humain 1993, publié par le programme des nations unies pour le développement (PNUD), Paris : Ed. Economica, 1993, p24.

[4]- عبد الله شنفار، **الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية: دراسة في القرار المحلي**، مراكش: مطبوعات المعرفة، 2015، ص.ص.192-193.

[5]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11-10**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص.160.

[6]- عمر بوجلال، "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014: الواقع وآليات التفعيل"، **مذكرة ماجستير**، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص.38.

[7] شرفاوي عائشة، "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"، **رسالة دكتوراه** في علوم التسيير، تخصص تسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص، 245.

[8]- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **الديمقراطية الرقمية: التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة**، القاهرة: 2017، ص.08.

[9]- تصنيفات الديمقراطية الرقمية تتجلى في توفير الأرضية المناسبة للمواطنين من أدوات الاستفادة من خبرات الناس ومستوى أعلى من المعرفة، وإعلام المواطنين عن المناقشات والتصويت والمشاورات، ووضع جدول أعمال النقاش العام في ظل تأطير المشكلة مع تمكين المواطنين من رفع مستوى الوعي، والمشاركة في اقتراح الأفكار الجديدة وتقديم حلول مستقبلية (تقديم المعلومات من طرف المواطنين). انظر في:
Julie Simon and others, op. cit. P.13.

[10]- عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية: حالة الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 16، جانفي 2017، ص.81.

[11]- بالنسبة للبعض يشير مفهوم الديمقراطية الرقمية إلى الأدوات الرقمية لتوفير المعلومات وتعزيز الشفافية، في حين ينظر إليها من زاوية أخرى على أنها الطرق المستعملة والمستعان بها في الإعلام والاتصال والتي يمكن أن توسع المشاركة. ويرى البعض الآخر على أنها ترقية التمكين من خلال تجسيد مساهمة المواطنين في اتخاذ

القرارات المباشرة من خلال أدوات الانترنت أو هي ببساطة ممارسة الديمقراطية باستخدام الأدوات الرقمية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال من اجل تحسين الديمقراطية السياسية أو تعزيز مشاركة المواطنين في التواصل الديمقراطي. راجع في:

- Julie Simon and others, **Digital Democracy: the tools transforming political engagement**, Scotland: Nesta, February 2017. P.11.
- Kenneth L. Hacker Jan van Dijk, **Digital Democracy: issues of theory and practice**, London: SAGE Publications, 2006. P.01.

[12]- المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، **الحكومة الإلكترونية: نحو مجتمع المعرفة**، جدة: معهد البحوث والاستشارات، الإصدار التاسع، 1427 هـ، ص.16.

[13]- وفاء معاوي، "الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سطيف"، **رسالة دكتوراه**، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017، ص.ص.64-65.

[14]- إن موضوع الديمقراطية الرقمية نتاج من نتائج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهو موضوع ذو أهمية يرتبط بموضوعات جد حيوية من أبرزها موضوع التحول الديمقراطي والتنمية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة والحكم الرشيد وغيرها من القضايا الهامة، وجاءت كترجمة لتدشين علاقة متبادلة بين الإنسان والتكنولوجيا والمؤسسات السياسية والإدارية والتغير الاجتماعي وممارسة الضغط على الحكومات والتأثير على الرأي العام لصناعة القرار السياسي. انظر بالتفصيل في: فرج محمد لامة، "الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات"، ورقة بحثية مقدمة إلى **مؤتمر** الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر: التحديات والفرص، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر 2014، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص.ص.03-04.

[15]- بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص.15.

[16]- بن عياش سمير، "أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة 2012"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 02، أكتوبر 2013، ص.53.

[17] - Willem Pieterson et Wolfgang Ebbers, l'utilisation des canaux de prestation de service par les citoyens aux Pays-Bas: implications pour la gestion multicanaux, Revue internationale des sciences Administratives, Vol 74, N^0 1, 2008. P. 106.

[18]- إدريس الكراوي، **الحوار المدني في المجتمعات العربية: تجارب مقارنة**، المغرب: منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من اجل التنمية، 2013، ص.ص.169-170.

[19]- عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، **تحليل السياسة العامة للدولة: تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والأيديولوجي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص.ص.288-289.

[20] - Andreas Lienhard, les partenariats public privé (ppp) en suisse: expériences, risques et possibilités, Revue internationale des sciences Administratives, Vol 72, N^0 4, 2006. P. 599.

[21]- خنافيف محمد ومعيزي قويدر، "التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جوان 2018، ص.50.

[22]- سليمان ولد حامدن، "اللجان التشاورية البلدية ومقاربة التنمية المحلية التشاركية بموريتانيا"، مقال اطلع عليه بتاريخ 2018/04/24 على الساعة 21:10 في الموقع: https://platform.almanhal.com/Reader/Article/87269

[23]- رافيق بن مرسلي، "الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر 2001-2011"، **مذكرة ماجستير**، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص.ص. 130-131.

[24]- فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار العالم العربي، 2012، ص.45.

[25]- عشور عبد الكريم، "دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا"، مجلة المفكر، العدد: 11، 2014، ص.467.

[26]- جيمس أندرسون، تر. عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط.4، 2010، ص.60 وما بعدها.

[27]- عبد الجليل أبو المجد وعبد العالي حارث، **الديمقراطية والتنمية في عالم متغير**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2013، ص.05.